نتيجة انخفاض الصادرات النفطية

«الوطني»: فائض الحساب الجاري للكويت يتراجع إلى 0.1 مليار دينار خلال الربع الثاني

عجز حساب الخدمات يتراجع نتيجة لانخفاض السياحة الخارجية بسبب القيود المفروضة على السفر

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن أحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي الكويتي كشفت استمرار تراجع فائض الحساب الجاري في الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى 0.1 مليار دينار كويتي (1.2% من القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020) مقارنة بالبيانات المعدلة للربع السابق والتي أشارت لتسجيل فائض قدره 0.2 مليار دينار كويتي في الربع الأول من عام 2020 (2.4% من الناتج المحلي الإجمالي). ويعزى ذلك إلى التراجع الكبير للفائض التجاري الناجم عن انخفاض أسعار النفط في الربع الثاني من عام 2020، وذلك على الرغم من الانخفاض الحاد في الواردات والسياحة الخارجية وتحويلات العاملين. ومن جهة أخرى، بلغ صافي التدفقات الخارجية للحساب المالي 0.7 مليار دينار كويتي مقابل صافي تدفقات إلى الداخل قدرها 0.7 مليار دينار كويتي في الربع السابق.

انهيار أسعار النفط

انكمش فائض الميزان التجاري للسلع إلى 0.3 مليار دينار فقط في الربع الثاني من عام 2020. وانخفضت عائدات تصدير النفط، التي تشكل قرابة 89% من إجمالي الصادرات، إلى النصف تقريباً لتصل إلى 1.8 مليار دينار كويتي مقارنة بمستوياتها في الربع السابق نتيجة لانعكاس تداعيات جائحة كوفيد 19- على أسعار النفط، إذ انخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى 25.8 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 52.1 دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام 2020. كما تراجع أيضاً إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته المسجلة في تسع سنوات (متوسط ربع سنوي) وصولاً إلى 2.48 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من عام 2020 في إطار الالتزام باتفاقية الأوبك لخفض حصص الإنتاج.

في ذات الوقت، واصلت الواردات اتجاهها الهبوطي، إذ انخفضت بنسبة 17.7% على أساس ربع سنوي، مما ساهم جزئياً في تعويض التأثيرات الناتجة عن تراجع صادرات النفط على الميزان التجاري. وانخفضت واردات السلع الاستهلاكية (التي تشكل حوالي 48% من إجمالي الواردات) بنسبة 12.5%، بينما شهدت السلع الوسيطة (36% من إجمالي الواردات) انخفاضاً حاداً بنسبة 18.6% على أساس ربع سنوي. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت السلع الرأسمالية (بما في ذلك المعدات الصناعية ومعدات النقل) بنسبة 19.9% على أساس ربع سنوي. وكانت تلك التطورات نتيجة لاضطرابات التجارة والتأثيرات التي خلفتها الجائحة على أنشطة الأعمال. ومن جهة أخرى، أدى إلغاء الرحلات الجوية وتدابير الاغلاق إلى تراجع الإنفاق على أنشطة السياحة الخارجية بمقدار 1.1 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2020، مما أدى إلى تراجع عجز ميزان الخدمات إلى 0.4 مليار دينار كويتي (3.9% من الناتج المحلي الإجمالي).

استقرار إيرادات الاستثمارات

استقر فائض رصيد الدخل الأولي، الذي يسجل صافي الدخل من تعويضات العاملين والأصول المالية، نسبياً عند مستوى 1.2 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لانخفاض إيرادات الاستثمارات المباشرة و«الاستثمارات الأخرى» فقد قابله ارتفاع ملحوظ في إيرادات الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية (توزيعات الأرباح والفوائد على الأدوات المالية المتداولة) وكذلك انخفاض إيرادات الاستثمارات الأجنبية في الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن عائدات استثمار الأصول الحكومية في الخارج تمثل جزءاً كبيراً من إيرادات الدخل الأولي.

ومن جهة أخرى، انخفض عجز حساب الدخل الثانوي، والذي يقيس التحويلات (بشكل أساسي المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين)، بنسبة 22% إلى 1.1 مليار دينار كويتي. وقد يعزى هذا التراجع إلى انخفاض تحويلات العاملين للخارج نظراً لتداعيات الجائحة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، مما دفع الشركات إلى خفض نفقاتها العامة وتكاليفها المباشرة من خلال تقليص أعداد الموظفين وتأخير دفع الأجور. بالإضافة إلى ذلك، توقفت المنح المقدمة إلى المؤسسات الحكومية والدولية الأخرى بصورة شبه كاملة في الربع الثاني من عام 2020 في الوقت الذي تعرضت فيه المالية العامة للضغوط الناجمة عن تراجع أسعار النفط.

تراجع التدفقات المالية

عكس الحساب المالي لميزان المدفوعات، الذي يقيس المطالبات المالية أو الالتزامات المالية لغير المقيمين، اتجاهه وسجل تدفقات خارجية بقيمة 0.7 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2020 أو ما يعادل نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقيمة مماثلة تقريباً من صافي التدفقات الداخلة في الربع السابق. وساهمت عدة عوامل في اتخاذ هذا الاتجاه المعاكس، بما في ذلك زيادة أرصدة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي بمقدار 1.7 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2020. كما اتجهت استثمارات محفظة الأوراق المالية أكثر نحو أدوات الدين والتي زادت بمقدار 1.8 مليار دينار كويتي، وفي المقابل قامت بخفض استثمارات الأسهم (انخفضت بمقدار 0.4 مليار دينار كويتي). أما بالنسبة لصافي التدفقات للداخل من «الاستثمارات الأخرى» فقد تراجعت بصفة رئيسية نتيجة لانخفاض تدفقات الودائع الحكومية للداخل إلى 2.6 مليار دينار كويتي مقابل 4.6 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام الحالي، في حين تراجعت ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية بمقدار 1.3 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2020.

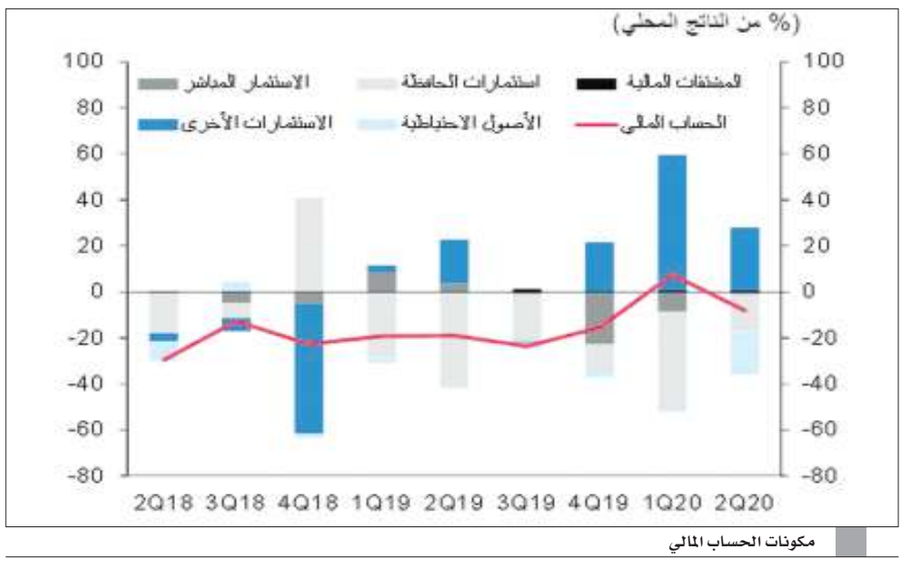

مكونات الحساب المالي

الاحتياطيات الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لبنك الكويت المركزي إلى 14 مليار دينار

ساهم في توافر العملات الأجنبية بحوزة البنوك المحلية لبيعها إلى بنك الكويت المركزي.

نظرة مستقبلية

أشارت البيانات الأولية إلى تراجع فائض الحساب الجاري في الربع الثاني من عام 2020، والذي تأثر بصدمة مزدوجة تعرض لها النشاط الاقتصادي والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط وتداعيات الجائحة. ونتوقع ارتفاع فائض الحساب الجاري خلال النصف الثاني من العام مع تحسن أسعار النفط، في حين سيستمر تأثير ضعف النشاط الاقتصادي على حجم العمالة الوافدة ودخلها المتاح وتحويلاتها للخارج، إضافة إلى ضعف السياحة الخارجية. كما سيظل أداء واردات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة ضعيفاً نتيجة ضعف بيئة الأعمال. في المقابل، عكست الاستثمارات الخارجية الكويتية التغير في السياسيات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وتصاعد تداعيات جائحة كوفيد 19- على النشاط الاقتصادي. إلا أننا نتوقع أن تستفيد الاستثمارات الكويتية في الخارج في الفترات المالية اللاحقة من تحسن معنويات التفاؤل تجاه آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

خلال الربع الثالث من العام

«أوابك»: صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي ترتفع 26.5 مليون طن

قالت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ان صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي ارتفعت نحو 26ر5 مليون طن في الربع الثالث من العام الحالي بزيادة 0ر7 مليون طن عن الربع الثاني ونسبة نمو بلغت 2ر7 بالمئة.

وأضافت (أوابك) في تقريرها الدوري عن تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي في الربع الثالث من عام 2020 ان الدول العربية مجتمعة عززت من حصتها السوقية في السوق العالمي خلال الربع الثالث اذ بلغت حوالي 6ر31 بالمئة مقارنة ب1ر30 في المئة خلال الربع الثاني و5ر28 بالمئة خلال الربع الأول.

وعزا التقرير تلك الزيادة إلى طبيعة التعاقدات القائمة على عقود طويلة الأمد بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملائها في الأسواق الأوروبية والآسيوية اذ تعد الدول العربية المورد الرئيسي المعتمد طويل الأمد لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق والأعلى موثوقية بين كل الدول المصدرة.

واستعرض التقرير أبرز التطورات والتغيرات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثالث عبر استعراض ديناميكية الأسواق وتطور إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية والموقف الاستثماري في المشاريع الجديدة وذلك في ظل المتابعة المستمرة لتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19) على قطاع الغاز العالمي.

منظمة أوابك

وأوضح أن تعافي أسعار الغاز يعود إلى انتعاش الطلب في عدة أسواق مستهلكة كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة والصين والهند وأوروبا مدفوعا بنمو الطلب في قطاع الكهرباء بسبب ظروف الطقس الحار كما عزز من تعافي الأسعار تخفيض الانتاج من قبل كبار المنتجين للغاز الطبيعي المسال في استجابة للتداعيات التي سببتها الجائحة لاعادة التوزان بين العرض والطلب العالمي.

وافاد أن أسعار الغاز شهدت تعافيا خلال الربع الثالث من العام الجاري 2020 وذلك بعد التراجع الحاد الذي شهدته خلال الربع الثاني من نفس العام اذ ارتفع السعر في السوق الأوروبي حسب مركز (TTF) في هولندا إلى نحو 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس مقارنة ب2ر5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر يوليو وفي السوق الفوري في منطقة شمال شرق آسيا ارتفع السعر في شهر أغسطس إلى 5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

واضاف ان سعر الغاز في امريكا ارتفع في شهر أغسطس حسب مركز (هنري) إلى 2ر3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقارنة ب1ر7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يونيو الماضي.

وبين التقرير ان السوق العالمي تمكن من امتصاص إمدادات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من العام الجاري اذ بلغ إجمالي الصادرات نحو 96 مليون طن وهو أعلى من إجمالي صادرات الربع المماثل له من العام الماضي بنسبة 5ر10 في المئة إذ بلغت آنذاك حوالي 9ر86 مليون طن.

ولفت الى ان قدرة السوق العالمي على استيعاب فائض الإمدادات العالمية بدأت في التقلص خلال الربع الثاني ومن ثم تراجعت الصادرات إلى 8ر85 مليون طن بتراجع نحو 2ر10 مليون طن عن الربع الأول بنسبة تراجع بلغت 6ر10 بالمئة.

واشار الى ان المشهد لم يتغير خلال الربع الثالث الذي كان على موعد مع أول انخفاض على أساس سنوي اذ تراجع إجمالي الصادرات إلى 8ر83 مليون طن مقارنة بنحو 8ر88 مليون طن مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي أي بنسبة تراجع على أساس سنوي 6ر5 بالمئة «وقد جاء هذا التراجع ردة فعل طبيعية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) ليوقف ولأول مرة قطار نمو صادرات الغاز الطبيعي المسال المستمر طيلة سنوات».

وقال إن جائحة فيروس كورونا أثرت بشكل كبير على ميزانيات شركات النفط والغاز العالمية حيث أعلنت العديد من الشركات تخفيض ميزانياتها الرأسمالية والتشغيلية لعام 2020 عما كان مخططا.

وفيما يتعلق بقطاع الغاز الطبيعي المسال ذكر التقرير ان «السوق العالمي كان يستعد لموجة جديدة لاتخاذ قرارات الاستثمار في عدة مشاريع تصديرية عملاقة في عام 2020 بعد أن انهى عام 2019 بتحقيق رقما قياسيا في عدد من قرارات الاستثمار النهائي في عدة مشاريع جديدة إلا أن أوضاع السوق المتقلبة والضبابية بخصوص وقت التعافي من تداعيات الجائحة أدت إلى توجيه ضربة قوية للاستثمارات الجديدة».

واوضح ان النصف الأول من عام 2020 سجل قيام العديد من الشركات المطورة بإرجاء قرار الاستثمار في نحو 17 مشروعا مقترحا لتصدير الغاز الطبيعي المسال بإجمالي 4ر171 مليون طن لكل سنة إلى عام 2021 أو ما بعده من إجمالي 21 مشروع مقترح أما في المشاريع الأربعة المتبقية فلم يتم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي إلا في مشروع واحد في المكسيك بطاقة 5ر2 مليون طن لكل سنة.

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» ينخفض 3.4 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 4ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5569ر39 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر06 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 161ر4 مليون سهم تمت عبر 6845 صفقة نقدية بقيمة 24ر6 مليون دينار (نحو 83ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4546ر77 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر04 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 124ر4 مليون سهم تمت عبر 3769 صفقة نقدية بقيمة 10ر9 مليون دينار (نحو 37ر06 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 5ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6088ر43 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 37ر03 مليون سهم تمت عبر 3076 صفقة بقيمة 13ر7 مليون دينار (نحو 46ر5 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 9ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4617ر81 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر21 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 97ر6 مليون سهم تمت عبر 2156 صفقة نقدية بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 29ر9 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (يوباك) و(ياكو) و(الراي) و(خليج ب) أما شركات (الامتياز) و(الاولى) و(عقارات ك) و(اهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (السورية) و(سكب ك) و(الاعادة) و(ورقية) الأكثر انخفاضا.

وأعلنت بورصة الكويت عن إلغاء إدراج أسهم الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني، وذلك بناءً على قرار مفوضي هيئة أسواق المال.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، إن إلغاء إدراج «الكيبل التلفزيوني» بالبورصة سيتم اعتباراً من أمس الخميس الموافق 24 ديسمبر 2020.

كان مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية قرر في أواخر سبتمبر الماضي، إلغاء إدراج الشركة بالبورصة، ما لم تقم بمعالجة أسباب الإيقاف، وإعادة أسهمها خلال 3 أشهر.

كما طالبت الهيئة الشركة آنذاك بضرورة تسديد كافة رسوم الاشتراكات السنوية المستحقة لعامي 2019 و2020، لشركة بورصة الكويت.

وكان مجلس إدارة الشركة قرر في مارس الماضي، إلغاء انسحاب الشركة من بورصة الكويت.

تأسست «الكيبل التلفزيوني» في مطلع ديسمبر من عام 1997، وتم إدراجها ببورصة الكويت منذ يناير من عام 2002.

وتعمل الشركة ضمن قطاع الميديا وتركز على الأقمار الصناعية وإنتاج الأفلام.